الفصل السادس

العالم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر(*)

(*) كتب هذا الفصل فى نهاية عام ٢٠٠١م

أنا على يقين بأننى لست الشخص الوحيد الذى ذكّر الناس فى الأشهر الماضية ببعض الكلمات الحكيمة والمستبصرة لإحدى أكثر الشخصيات المؤثرة فى أمريكا القرن العشرين، الراديكالى السلمى إيه. جيه. موست.

فعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية منذ ستين عامًا مضت تكهن بدقة بالغة بشكل العالم الذى سينبثق بعد انتصار الولايات المتحدة، وبعد فترة وجيزة ذكر أن «المشكلة بعد الحرب سوف تكون لدى المنتصر. فهو يعتقد أنه برهن على أن الحرب والعنف يثمران، فمن الذى سيلقنه درسًا الآن؟».

تجرع كم كبير جدًا من الناس حول العالم المعنى المر لهذه الكلمات. فاستخدام القوة بحكمة وسداد فى القضاء على الشر لا يتحقق إلا فى الحكايات الشعبية وقصص الأطفال وصحف الرأى العقلانى، أما عالم الواقع فيلقن دروسًا مختلفة تمامًا ويقتضى الأمر جهلاً متعمدًا ليعجز المرء عن فهمها.

هذه لسوء الحظ هى المواضيع الرئيسية للتاريخ. وخلال دراسته المهمة لنشأة الدولة الأوروبية، لاحظ تشارلز تالى بدقة تامة أن على مدار الألفية الفائتة «كانت الحرب هى النشاط المهيمن على الدول الأوروبية» لدافع مشئوم «فالحقيقة المأساوية الرئيسية بسيطة: أعمال القهر تجدى. فهولاء الذين يمارسون قوة كبيرة على أقرانهم يحصلون على استجابة، ومن خلال هذه الاستجابة يحصلون على امتيازات مضاعفة من المال والفوائد وإذعان الغير، والسبيل إلى المتع والملذات غير المتاح للناس الأقل قوة. يتفق كل ذلك مع الحقائق التاريخية التى تجرعتها غالبية من الناس فى العالم بالطريقة القاسية. يشمل الإذعان عادة على احترام الطبقات المتعلمة. ويميل اللجوء إلى استخدام وسائل العنف المفرطة فى القضاء على الأعداء العزل دون عقاب، نحو نيل إعجاب خاص، وإلى أن يصبح طبيعيًا أيضًا، إثباتًا لفضيلة المرء، يتفق مرة ثانية مع العموميات الثقافية التاريخية.

تتمثل إحدى المتلازمات الطبيعية للانتصارات السهلة على الأعداء العزل فى تعميق عادة تفضيل القوة على اللجوء إلى الوسائل السلمية. والأخرى فى تقديم أولوية العمل دون مرجعية قانونية. فتجسد الإله الذى هبط إلى الأرض فى صورة «الإنسان الكامل» برسالة لاستئصال الشر من العالم ليس بحاجة إلى مرجعية أعلى. وما جاء من حقيقة فى أغلب الملاحم الهندية القديمة منذ آلاف السنين ينطبق كذلك على المنتحلين اليوم.

فخيار القوة وإغفال التفويض الدولى كانا من السمات البارزة للعقد الماضى من هيمنة قوة ضخمة ليس لها رادع، وسحق لأكثر الخصوم ضعفًا طبقًا لتوصيات السياسة. فعندما تولت إدارة بوش الأول مقاليد الحكم، شرعت فى مراجعة سياسة الأمن القومى فيما يخص «العالم الثالث». تسربت أجزاء منها إلى الصحافة خلال حرب الخليج. خلصت المراجعة إلى أنه «فى الحالات التى تواجه فيها الولايات المتحدة أعداء ضعفاء جدًا» أى النوع الوحيد الذى يقع عليه الاختيار لمحاربته، «فإن التحدى الذى يواجهنا لن يكون إلحاق الهزيمة بهم فقط، بل هزيمتهم بشكل حاسم وسريع». وما من نتيجة أخرى إلا وستكون «مخجلة» وقد «تُقوض من الدعم السياسى» المفهوم بأنه دعم ضئيل. ومع انهيار الرادع الوحيد بعد عدة أشهر[1]، ليس من المستغرب أن تصبح الاستنتاجات أكثر ثبوتًا. هذه، حسب ما أعتقد، بعض الاعتبارات التى يجب أن نضعها فى أذهاننا عندما ننظر إلى العالم بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

ومهما يكن رأى المرء حول أحداث الأسابيع الماضية، فإنه يجب علينا أن نولى عناية إلى العديد من العوامل الحاسمة، إذا ما أردنا التوصل إلى تقييم منطقى إلى ما قد يحدث. ويأتى من بين هذه العوامل:

١ ـ الافتراضات التى بنيت عليها القرارات السياسية.

٢ ـ جذورها فى الأعراف الثابتة والمعتقدات فى التاريخ الحديث. والتى تضم ـ إلى حد كبير ـ نفس صانعى القرار.

٣ ـ الطرق التى ترجمت بها إلى أعمال معينة.

أود أن أتحدث قليلاً عن كل نقطة من هذه النقاط:

أفرزت بداية الألفية الجديدة جريمتين جديدتين مريعتين أضيفتا إلى السجل المظلم

(١) كانت المراجعة المذكورة قبل انهيار الاتحاد السوفييتى.

للجرائم الحالية. أولهما الهجمات الإرهابية يوم الحادى عشر من سبتمبر، وثانيتهما رد الفعل عليها. فيقينًا دفعت ثمنًا كبيرًا لها أرواح بريئة من المدنيين الأفغان الذين كانوا أنفسهم ضحايا للمشتبه فى تدبيرهم لجرائم الحادى عشر من سبتمبر. وسأفترض بأن هؤلاء هم جماعة «أسامة بن لادن» وشبكة القاعدة التى يرأسها. فقد كانت هناك دعوى ظاهرية منذ البداية، مع أن الدليل المقدم كانت مصداقيته ضعيفة برغم ما قامت به أجهزة مخابرات القوى الكبرى من تحريات، نتجت من تعاون مشترك يفترض بأنها أكثر التحريات كثافة على الإطلاق. فذلك النوع من الشبكات التى يُدّعى بأنها «مقاومة تخلو من قائد»، ليس من السهل اختراقها.

يتمثل أحد المؤشرات المشئومة فى اعتبار أن الجرائم فى كلتا الحالتين ما هى إلا أعمال عادلة ومبررة، بل ونبيلة، داخل الإطار العقائدى للمدبرين. وفى الواقع فهى مبررة - تقريبًا - بنفس الكلمات لدى المدبرين. فقد صرح «بن لادن» بأن العنف أمر جائز فى الدفاع عن النفس ضد الكفار الغازين والمحتلين لأراضى المسلمين، وجائز ضد الحكومات الظالمة والفاسدة التى تؤازرهم هناك - كلمات لها دوى ضخم فى المنطقة حتى بين أولئك الذين يزدرونه ويخشونه. وبنفس الكلمات تقريبًا صرح كلّ من بوش وبلير بأن العنف أمر جائز لإخراج الشر من أراضينا. غير أن تصريحات الخصوم ليست متماثلة على الإطلاق. فعندما يتحدث «بن لادن» عن «أراضينا» نجده يعنى بذلك أراضى المسلمين كالمملكة العربية السعودية ومصر والشيشان والبوسنة وكشمير وغيرها من بلاد المسلمين. فالإسلاميون المتطرفون الذين عبثوا وترعرعوا على يد الـ «سى آى إيه» وشركائها خلال الثمانينيات يحتقرون روسيا، غير أنهم أوقفوا عملياتهم الإرهابية داخل روسيا انطلاقًا من القواعد الأفغانية تلو انسحاب الروس. وعندما يتحدث بوش وبلير عن «أراضينا» نجدهم على خلاف ذلك يعنون العالم. ويعكس الفارق القوة التى يمتلكها كل طرف. فكلا الطرفين يمكنه التحدث بدون خجل عن استئصال الشر على ضوء سجليهما اللذين يتركانا مفتوحى الفم فى دهشة، ما لم نتبن المنهج اليسير فى طمس التاريخ الحديث أيضًا.

حقيقة أخرى نذيرة شؤم ألا وهى أن المدبرين، فى كلتا الحالتين، يؤكدون إجرامية أعمالهم. ففى حالة «بن لادن» لا يحتاج الأمر إلى مناقشة. أما الولايات المتحدة، فقد رفضت بشكل واضح إطار الشرعية الكامن فى ميثاق الأمم المتحدة. وكان هناك جدال

كثير حول ما إذا كانت البيانات الغامضة لمجلس الأمن، أو الفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تمنح تفويضًا باللجوء إلى القوة. ذلك، فى تقديرى الخاص يعتبر خارج الموضوع.

كان من اليسير إنهاء الجدل إذا ما كانت هناك رغبة فى ذلك. فلم يكن هناك أى نوع من الشك فى قدرة واشنطن على الحصول على تفويض غير مبهم على الإطلاق من مجلس الأمن، حتى وإن لم يكن لأسباب وجيهة، فـ «روسيا» تتوق إلى مشاركة «التحالف ضد الإرهاب» كى تحصل على تأييد الولايات المتحدة لجرائمها الإرهابية الكبيرة. وتأمل الصين فى الدخول إلى التحالف لنفس الدوافع، وفى الحقيقة، فقد أدركت فجأة دول من شرق العالم إلى غربه إمكانية مشاركتها فى تأييد القوة العظمى العالمية من أجل ما تمارسه [تلك الدول] من قمع وعنف على شعوبها. فتأييد بريطانيا هو تأييد انعكاسى، وما كانت فرنسا لتعترض.

وخلاصة القول، لم يكن هناك أى دور للڤيتو، غير أن واشنطن فضلت إغفال تفويض مجلس الأمن وأصرت على حقها الفريد فى التحرك بمفردها فى انتهاك القانون الدولى والتزام معاهداته. وهو ما اعتبرته حقًا، وصرحت به إدارة كلينتون ـ وما قبلها ـ من إدارات بكلمات واضحة ومباشرة. إنذارات ربما نميل وآخرون إلى تجاهلها، حتى يحدق بنا الخطر. وعلى نحو مماثل رفضت واشنطن بازدراء العروض المبدئية بتسليم «بن لادن» وشركائه، فإلى أى حد كانت هذه العروض حقيقية؟ ذاك ما لا نستطيع معرفته نتيجة للرفض النزيه، حتى إلى النظر فيها. يتفق هذا الموقف مع مبدأ أساسى من مبادئ الحكم، ويطلق عليه «بناء المصداقية» فى بلاغة الديپلوماسية والثقافة، ومن الممكن فهم ذلك المبدأ. فإذا ما خطط ـ مثلاً ـ أحد زعماء المافيا لتحصيل الإتاوة، فهو لا يلتمس الإذن من المحكمة أولاً، حتى وإن كانت لديه القدرة على الحصول عليه. ينطبق نفس الشىء على الشئون الدولية. فمواطنو العالم يجب أن يتفهموا الوضع الذى هم عليه، ويجب أن يدركوا أن القوى لا يحتاج إلى مرجعية عليا.

أشار ثوسيدايدز إلى أن «الأمم الكبيرة تفعل ما ترغب فى فعله، بينما تقبل الأمم الصغيرة بما يجب أن تقبل به». حقًا لقد تغير العالم كثيرًا عبر آلاف السنين، غير أن بعض الأمور ظلت على حالها إلى حد كبير.

اعتبرت فظائع الحادى عشر من سبتمبر حدثًا تاريخيًا، وهذه حقيقة، غير أنها ـ

للأسف ـ ليست كذلك نظرًا لحجمها. ففى الثمن الذى يدفعه المدنيون، لا تعد الجريمة غير عادية فى حوليات العنف الذى هو دون مستوى الحرب.

وبالإشارة إلى مثال واحد فقط، يعد ضعيفًا فى السياق إلى الدرجة التى يستحق فيها أن يصبح فقط حاشية أسفل صفحات الكتاب، فقد ذكر أحد الصحفيين الپنميين فى إدانته لجرائم الحادى عشر من سبتمبر أن «الأوقات المشئومة» ليست بغريبة بالنسبة إلى الپنميين، مشيرًا إلى القصف الأمريكى لحى كوريلو خلال «عملية القضية العادلة» سقط فيها من القتلى ربما الآلاف. جريمة من جرائمنا، لذلك ليس هناك من حساب جاد لها. وبالفعل فإن فظائع الحادى عشر من سبتمبر تعد حدثًا تاريخيًا فقط بسبب من أصابته وليس بسبب حجمها. وبالنسبة للولايات المتحدة تعد هذه أول مرة منذ أن أحرق البريطانيون واشنطن فى عام ١٨١٤م، تتعرض فيها أراض وطنية لهجوم خطير، وتهديد كذلك. وليس هناك داعٍ لاستعراض ما وقع على آخرين خلال قرنين قبل ذلك التاريخ. وبالنسبة لأوروپا فقدْ كان التحول أكثر درامية، فبينما كانت تغزو أوروپا معظم العالم وخلفت وراءها مخلفات الإرهاب والدمار، كان الأوروپيون فى مأمن من هجوم ضحاياهم، مع أقل قدر من الاستثناءات، وليس من المستغرب إذًا أن تشعر أوروپا وشعوبها بالصدمة فى جرائم الحادى عشر من سبتمبر، فقد كانت خرقًا مؤثرًا لمعايير السلوك المقبول خلال مئات السنين.

وليس من المستغرب كذلك أن أن يظلوا معجبين بأنفسهم، وربما يشوب ذلك قليل من الندم للمعاناة الأكثر إرهابًا التى تلت. **فالضحايا ـ بعد كل الاعتبارات كانوا من الأفغان البؤساء ـ «قبائل غير متحضرة» كما وصفها ونستون تشرشل بازدراء عندما أعطى أوامره منذ ثمانين عامًا باستخدام الغازات السامة «لنشر إرهاب فعّال» بينهم، شاجبًا «رقة» الحمقى ذوى القلوب الضعيفة الذين فشلوا فى إدراك أن الأسلحة الكيماوية ما هى إلا مجرد «تطبيق للعلم الحديث على الحرب الجديدة»، وأنه يجب استخدامها «لوضع نهاية سريعة للشغب المنتشر على مقدمة الحدود».**

سمعت هذه الأيام أفكارًا مماثلة. فمحررو صحيفة نيوريپابليك ممن كانوا يدعون منذ فترة غير بعيدة إلى زيادة المساعدات العسكرية المقدمة إلى «اللاتين الذين على شاكلة الفاشيين».. بصرف النظر عن عدد القتلى، حيث إنَّ هناك أولويات أمريكية عليا تفوق

حقوق الإنسان فى السلڤادور، يبطل ذلك زعم أن عملية «الحرية الدائمة» هى تدخل إنسانى، ومن خلال تلك الملاحظة الدقيقة استنتجوا أنه «إذا ما تركنا وراءنا بلدًا يموج بالاضطرابات، بحيث لا يمكن أن يخدم بعد ذلك كقاعدة لعمليات موجهة ضدنا، بذلك نكون قد حققنا هدفًا ضروريًا»، وأنه يجب «التخلص من هاجس بناء أمة» لمحاولة إصلاح ما فعلناه فى أفغانستان، فهو شىء لا يعنينا.

وبينما يرغب القليل فى الانحدار إلى ذلك المستوى، يظل حقيقيًا أن الفظائع التى ارتكبت ضد الأفغان تتسم بقدر قليل من العار الأخلاقى، وأحد أسباب ذلك أن تلك الممارسات كانت مألوفة جدًا عبر التاريخ، حتى وعندما لم تكن هناك ذريعة غير الجشع والهيمنة. والقصاص لا يعرف حدودًا. ولذلك هناك سابقة تاريخية دامغة، ألا تتحدث عن المرجعية فى أقدس النصوص التى تعلمنا أن نُجلها.

جانب آخر من جوانب استحسان وقبول الفظائع، وصفه أليكس دى توكڤيل فى التقرير الذى أعده عن واحدة من أكبر جرائم التطهير العرقى فى القارة، ألا على قبائل الشيروكى. فقد أسره بشكل خاص معرفة الطريقة التى تمكن بها الأمريكيون ليس فقط من «القضاء على العرق الهندى» بعدما « سلبت منه كافة حقوقه» بل تأدية ذلك «بسعادة غريبة وهدوء ومشروعية وإنسانية، ودون انتهاك لمبدأ واحد من المبادى الأخلاقية، أمام أعين العالم». ويلاحظ بشىء من التعجب «إنه لمن المستحيل القضاء على شعب مع الاحترام لقوانين الإنسانية».

يعد ذلك وصفًا أمينًا تمامًا لما تكشف أمام أعيننا. فعلى سبيل المثال، فى مخيم المسلخ للاجئين الواقع بالقرب من هيرات، حيث ذُكر أن مئات الآلاف من الناس كانوا يتضورون جوعًا، وكان العشرات يموتون كل ليلة من جراء البرد والجوع. فقد كانوا يعيشون على الكفاف، حتى وقبل أن يقع القصف الذى حرمهم من المعونة التى كانوا فى أمس الحاجة إليها. ظل «مخيمًا منسيًا» كما رأينا بعد ثلاثة أشهر من أحداث الحادى عشر من سبتمبر. فالمراسلة المحنكة كريستينا لامب تصف المشاهد الأكثر «عذابًا» من أى شىء فى ذاكرتها، رغم أنها «شاهدت الموت والبؤس فى مخيمات اللاجئين فى جهات عديدة من آسيا وأفريقيا من قبل» وبعد مرور شهر تضاعف عدد ما أعلن عنه من وفيات إلى مائة فى اليوم الواحد، وحذر مسئولو المعونة من أن المخيم «على شفا الوقوع

فى كارثة إنسانية تحاكى كارثة إثيوبيا» حيث استمر الازدياد فى تدفق اللاجئين على المخيم بما يقدر بثلاثة أرباع سكانه منذ سبتمبر.

تتسم عملية القضاء على الأرواح بالصمت وغالبًا البعد عن الأنظار، ومن السهل أن تظل طى النسيان، عن اختيار. والشىء الذى يدعو للأسف الشديد، هو رفض ـ أو الأسوأ من ذلك السخرية أيضًا من ـ الجهود لكشف هذه المآسى، فقد يمكن أن يؤدى ذلك إلى ازدياد الضغوط بوضع نهاية لها. يعكس التسامح عما ترويه لامب عن «الفظائع الجلية» حقيقة أن تلك هى طريقة تعامل الأقوياء مع الضعفاء والذين لا يستطيعون حماية أنفسهم، طريقة لا تدعو للإعجاب بأى شكل من الأشكال.

ليس لدينا الحق أن نلتبس بأى أوهام فيما يخص مقدمات التخطيط للحرب فى أفغانستان والتعليق المصاحب لها. فهذه المقدمات قد تأسست على افتراض لا يمكن دحضه بأن التهديد بالقصف، ثم القصف، سوف يزيد كثيرًا من عدد الأفغان المعرضين لخطر الموت نتيجة للجوع والمرض والعراء. ذكرت الصحافة بأسلوب لطيف أن الأعداد يتوقع زيادتها بنسبة خمسين بالمائة إلى نحو سبعة ونصف مليون: بزيادة قدرها اثنان ونصف مليون نسمة. لم يثر التقرير الذى قامت واشنطن فيه «بمطالبة [باكستان] بوقف قوافل سيارات الشحن التى تقدم القدر الأكبر من الغذاء والإمدادات الأخرى إلى المجتمع المدنى الأفغانستانى» أى نوع من التعليق. فالملايين منهم يقعون بالفعل على شفير الجوع. ورفضت دون تعليق طلبات بوقف القصف ليتاح تسليم الغذاء والمعونات الأخرى، وغالبًا لم يعلن عنها. تقدم بهذه الطلبات مسئولون كبار بالأمم المتحدة والوكالات الكبرى للإغاثة والمعونة، وآخرون ممن يحيطون علمًا بالموقف من واقع مسئولياتهم. تجمع اختصاصيون أفغان وحذروا بأن انسحاب موظفى المعونة والنقص الشديد فى إمدادات الغذاء جعلا «الملايين من الأفغان.. تحت طائلة الموت جوعًا»، وفى وقت متأخر من شهر سبتمبر حذرت منظمة الأغذية والزراعة بأن أكثر من سبعة ملايين شخص قد يواجهون الجوع إذا ما شرع فى تنفيذ العمل العسكرى المتوعد، ونصحت بعد فترة من بدء القصف بأن تهديد «الكارثة الإنسانية» «خطير»، وبأن القصف قد عطل زراعة ٧٠ بالمائة من الحبوب، وعليه فقد تكون الآثار فى العام القادم أكثر خطورة كذلك.

ما سوف يحدث لا نستطيع أن نتكهن به، غير أننا نعلم جيداً الافتراضات التى بنيت ونفذت عليها الخطط. وكمسألة منطقية بسيطة فإن هذه الافتراضات هى التى تخبرنا عن شكل العالم الكامن فى المستقبل، مهما تكون النتائج فى الوضع الراهن. أعلنت الحقائق الرئيسية مصادفة، بما فى ذلك حقيقة أن ما بذل لجلب الغذاء والمعونات الأخرى إلى الكثير من أولئك الذين يحتضرون فى مخيمات اللاجئين وفى الريف ما هو إلا القليل، برغم أن الإمدادات كانت متوفرة منذ فترة طويلة، والعامل الرئيسى الذى أعاق من تسليمها هو فقدان الدافع والرغبة من جانب الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن الآثار الأبعد أمداً سوف تبقى مجهولة إذا ما كان التاريخ مرشداً. فالإعلام الرسمى أصبح ضئيلاً اليوم، والنتائج لن يتحرى فيها غداً. ومن المقبول إعلان «الأضرار الجانبية» الناجمة عن أخطاء القصف والتكلفة المجهولة والحتمية للحرب باستثناء القتل المقصود والمتعمد للأفغان الذين سيموتون فى صمت وبعيداً عن الأنظار ـ ليس عن قصد بل لأن الأمر لا يمثل أهمية ـ مستوى أعمق من الفساد الأخلاقى، فإذا ما دسنا على نملة بينما نحن سائرون، فذلك لا يعنى أننا قتلناها عمداً.

الناس لا يموتون من الجوع على الفور. فبمقدورهم العيش على جذور النباتات والحشائش، وإن مات الأطفال سيئو التغذية من مرض، فمن الذى سيسعى لتحديد ماهية العوامل المسببة؟ ففى المستقبل سوف يصبح المبحث خارج الأجندة بفضل مبدأ حاسم، فعلينا أن نوجه طاقة ضخمة إلى المحاسبة الدقيقة لجرائم أعداء الدولة، بحيث تشمل بشكل خاص جداً ليس فقط أولئك الذين قُتلوا بالفعل، بل أيضاً أولئك الذين يموتون نتيجة لسياساتهم، ويجب أن نولى عناية دقيقة إلى تجنب هذه الممارسة فى مسألة جرائمنا، وتبنى الموقف الذى أثر تأثيراً كبيراً فى توكفيل. فهناك مئات الصفحات للتوثيق المفصل لتطبيق هذه المبادئ، وسوف تكون مفاجأة سارة إذا ما انتهى الوضع الحالى بشكل مختلف.

ويجب أن نتذكر بأننا لا نرقب كل ذلك من المريخ، أو بأننا نصف جرائم حدثت منذ بضعة قرون، فهناك الكثير يمكن أن نقوم به الآن إذا ما قررنا.

ولاستكشاف ما قد يخبئه المستقبل من منظور مختلف، دعونا نطرح سؤالاً حول ما

إذا كانت هناك بدائل ممكنة عن اللجوء إلى القوة المدمرة؟ وسيلة تتوفر بشكل طبيعى إلى أولئك الذين يتمتعون بقوة فعالة تحت إمرتهم، وبلا رادع خارجى، وفى ثقة من امتثال الرأى المبين.

اقترح تلك البدائل أعلام مثل الڤاتيكان، فقد دعا إلى الردود المتناسبة مع الجرائم، مهما كانت درجتها، فإذا ما قام شخص ما بالسطو على منزلى وأعتقد بأننى أعرف من فعلها فلست مخولاً بملاحقته ببندقية، قاتلاً بشكل عشوائى ـ فى خلال ذلك ـ أناسًا من جواره. أو من جانب المؤرخ العسكرى البارز مايكل هوارد الذى وجه «هجومًا قاسيا» إلى قصف أفغانستان فى الثلاثين من أكتوبر، ليس على أساس النجاح أو الفشل بل على القصد منه. فالمطلوب «عمليات طويلة لقوات الأمن والمخابرات، عملية أمنية تدار تحت رعاية الأمم المتحدة نيابة عن المجتمع الدولى ككل، ضد مؤامرة إجرامية يجب إسقاط أعضائها وتقديمهم أمام محكمة دولية».

هناك من المؤكد سوابق تضم أعمال إرهاب دولى أكثر تطرفًا من تلك التى حدثت فى الحادى عشر من سبتمبر، ومنها حرب الإرهاب الأمريكية ضد نيكاراجوا كمثال لاجدال فيه، لا جدال فيه نظرًا لقرار الهيئات الدولية العليا ومحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن. فشلت جهود نيكاراجوا فى إنتاج الوسائل الشرعية فى عالم تحكمه القوة، غير أن أحدًا لا يستطيع أن يعترض سبيل الولايات المتحدة إذا ما قررت أن تتبع سلوكًا غير شرعى.

هل كان من الممكن أن تتحقق أهداف اعتقال ومعاقبة المدبرين دون عنف؟ ربما. فليس لدينا وسيلة لمعرفة ما إذا كانت عروض طالبان لمناقشة تسليم المتهمين عروضًا جادة؛ نظرًا لأنها رفضت للأسباب التى سبق ذكرها. ينطبق نفس الشىء على هدف الحرب الذى أضيف كفكرة تالية عقب بدء القصف وهو الإطاحة بنظام طالبان. قد كان ذلك بلا شك أولوية كبرى للكثير من الأفغان مثلما هو نفس الشىء بالنسبة لعدد لا يحصى من الآخرين فى شرق العالم وغربه ممن عانوا تحت حكم أنظمة وحشية وقمع رهيب. وبمواصلة البحث فى موضوعات الوسائل والفعالية، فهل كانت هناك طرق أفضل لتحقيق هذا الهدف الأخير؟

من المؤكد أن السؤال يجب أن يبدأ أولاً بشعب أفغانستان: ما هى مواقفه وآراؤه؟

وتعتبر مهمة تحديد وجهات نظره مهمة صعبة بلا شك، غير أنها ليست مستحيلة على الإطلاق. فهناك بعض الطرق المعقولة لإنجازها.

قد نبدأ أولاً باجتماع ألف من القادة الأفغان فى مدينة بيشاور بنهاية شهر أكتوبر، البعض منهم كان منفيًا، والبعض ممن هاجروا عبر الحدود من داخل أفغانستان، اتفق الجميع على الإطاحة بنظام طالبان. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنه كان «عرضًا نادرًا للوحدة بين شيوخ القبائل والعلماء المسلمين والسياسيين وقادة سابقين لقوات حرب العصابات على الجيش السوفييتى». فقد قاموا بالإجماع على «حث الولايات المتحدة على وقف الغارات الجوية»، مما دفع وسائل الإعلام الدولية إلى أن تدعو إلى وقف «ضرب الشعب البرىء» و«طالبت بوضع نهاية لقصف الولايات المتحدة لأفغانستان». وحثوا على تبنى وسائل أخرى للإطاحة بنظام طالبان المكروه، هدفًا اعتقدوا فى إمكانية تحقيقه دون قتل ودمار.

رسالة مماثلة نقلها زعيم المعارضة الأفغانى عبد الحق، الذى أشيد به كثيرًا فى واشنطن. فقد أدان ـ مباشرة قبل دخوله إلى أفغانستان، الذى كان على ما يبدو من غير دعم أمريكى، حيث ألقى القبض عليه وقتل ـ الولايات المتحدة لرفضها دعم جهوده وجهود آخرين «لخلق تمرد داخل طالبان»، وذكر أن القصف كان «هزيمة كبيرة لهذه الجهود». وروى عن علاقات له مع قادة من طالبان من الصف الثانى وشيوخ قبائل سابقين من المجاهدين، وناقش كيفية إمكان البدء فى هذه الجهود داعيًا واشنطن لمؤازرتها بدلاً من تقويضها بالقنابل.

ذكر عبد الحق أن الولايات المتحدة تحاول استعراض قوتها وإحراز نصر وترويع الجميع فى العالم، ولا يعنيها معاناة الأفغان، أو كم من الناس سيفقدون. ونحن لا نوافق على ذلك. فالأفغان أصبحوا الآن فى معاناة من جراء هؤلاء المغالين العرب، غير أننا جميعًا نعرف من الذى جلب هؤلاء العرب إلى أفغانستان فى الثمانينيات وسلحهم ومنحهم قاعدة. لقد كانوا الأمريكيين والـ «سى آى إيه». وحصد الأمريكيون الذين قاموا بكل ذلك ميداليات وترقيات فى العمل، بينما عانى الأفغان طوال هذه السنوات من هؤلاء العرب وحلفائهم. والآن، وبعد أن هوجمت أمريكا، تقوم بمعاقبة الأفغان بدلاً من معاقبة الأمريكيين الذين فعلوا هذا.

أعتقد أن كلامه يستحق الاعتبار.

يمكننا كذلك أن ننظر فى جانب آخر للتثقف فى آراء الأفغان. لقد كان هناك بعض الاهتمام المتأخر فيما يخص مصير المرأة فى أفغانستان، وامتد أيضًا إلى السيدة الأولى [زوجة الرئيس بوش]، وربما سيتبعه يومًا ما اهتمام بوضع المرأة فى أماكن أخرى فى وسط وجنوب آسيا التى لسوء الحظ لا تختلف الحياة كثيراً فى العديد من بقاعها عن الحياة تحت حكم طالبان بما فى ذلك أكثر الديمقراطيات تألقًا[1].

هناك الكثير من المصادر المختصة ذات الخبرة، و التى يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير فيما يخص هذه المسائل إذا ما قررنا النظر فيها. وقد يضفى أخيراً مثل ذلك التحول الجذرى عن الممارسة السابقة بعض المصداقية على الغضب المعلن على ممارسات طالبان فى الوقت الذى كانت تخدم فيه أهداف الدعاية الأمريكية. وبالطبع فما من شخص سوىّ يؤيد التدخل العسكرى الخارجى للولايات المتحدة، أو لدول أخرى، ليعالج هذه الجرائم الفظيعة وغيرها، فى دول هى حليفة وعميلة للولايات المتحدة. تعد المشاكل عويصة، غير أنه يجب التعامل معها من الداخل بمساعدة من الخارج إذا ما كانت هذه المساعدة بناءة وصادقة، وليست فقط ريائية وأنانية.

غير أنه منذ أن اكتسبت المعاملة السيئة للمرأة فى أفغانستان أخيراً بعض الاهتمام الذى تستحقه، فقد يبدو أن مواقف المرأة الأفغانية تجاه خيارات السياسة يجب أن تحوز أولويات الاهتمام. تختلف هذه المواقف دون شك اختلافًا كبيراً وليس من السهل البحث فيها، غير أنه ليس من المستحيل تحديد ما إذا كانت الأمهات فى المسلخ يثنين على القصف أو ربما، على الأحرى، يشاركن أولئك اللائى فررن من ديارهن إلى مخيمات اللاجئين التعسة تحت تهديد القصف، وعبرن عن الأمل المر بأن «الأمريكيين القساة يجب أن يشعروا أيضًا ببعض الأسف لبلدنا الذى لحق به الدمار»، وأن يتراجعوا عن القصف المنذر بالخطر الذى سبق وجلب موتًا وكارثة. والمرأة الأفغانية بأية حال ليست عديمة الصوت حيثما حلت.

ظهر تنظيم من النساء الشجاعات اللائى كن فى طليعة الكفاح للدفاع عن حقوق المرأة لخمسة وعشرين عامًا، تنظيم (الاتحاد الثورى لنساء أفغانستان - RAWA) الذى يؤدى عملاً رائعًا. اغتيلت قائدتهن عام ١٩٨٧م على يد أفغان متعاونين مع الروس،

(١) على الأرجح، يقصد المؤلف الهند ـ المترجم.

غير أنهن استمررن فى عملهن داخل أفغانستان تحت طائلة الموت، وفى منفى قريب. لقد كنّ طلقيات اللسان إلى حد بعيد. فبعد مرور أسبوع واحد منذ أن بدأ القصف، على سبيل المثال، أصدرن بيانًا عامًا كان يصلح لأن يكون فى صدر صفحات الأخبار، حيثما يكون الاهتمام بالمرأة الأفغانية حقيقيًا، وليس مسألة نفعية بحتة.

أعطى بيان RAWA الصادر فى الحادى عشر من أكتوبر عنوانًا يقول: «يجب أن تسقط طالبان بانتفاضة الأمة الأفغانية»:

مرة أخرى، بسبب خيانة الجلادين الأصوليين، وقع شعبنا بين مخالب وحش الحرب الكبيرة والدمار. فقد قامت أمريكا من خلال تكوين تحالف دولى ضد «أسامة بن لادن» ومعاونيه من طالبان، وفى ثأر للهجمات الإرهابية يوم الحادى عشر من سبتمبر بشن عدوان كبير على بلدنا. . و[ما] شهدناه فى السبعة أيام الماضية لا يترك مجالاً للشك فى أن هذا الغزو سوف يريق دماء الكثير من النساء والرجال والأطفال صغارًا وكبارًا من بلدنا.

مضى البيان فى الدعوة إلى «استئصال طاعون طالبان والقاعدة» من خلال «انتفاضة عامة» يقوم بها الأفغان أنفسهم، الذين بمفردهم «يمكنهم منع تكرار ومعاودة حدوث النكبة التى حلت ببلدنا. .».

وفى بيان آخر صدر فى الخامس والعشرين من نوفمبر خلال تظاهرة لتنظيمات نسائية فى إسلام أباد فى اليوم العالمى لنبذ العنف ضد النساء، **أدانت RAWA تحالف الشمال المدعوم من أمريكا وروسيا بسبب «سجل انتهاكات حقوق الإنسان التى تتماثل فى رداءتها مع تلك التى قامت بها طالبان» وناشد البيان الأمم المتحدة كى «تساعد أفغانستان وليس تحالف الشمال»، كررت التحذيرات خلال المؤتمر الوطنى لاتحاد المرأة الديمقراطى الهندى العام فى خلال نفس الفترة.**

ربما لا يدرك الأفغان الذين كافحوا من أجل الحرية وحقوق المرأة لكثير من السنوات الكثير عن بلدهم، وعليهم أن يتركوا مسئولية مستقبله إلى أجانب، ربما لم يعرفوا [أولئك الأجانب] وضع البلد على خريطة العالم منذ عدة أشهر ـ وإلى آخرين ساعدوا فى تدميره فى الماضى. ربما، ولكنه من غير الواضح.

يعيد الموقف ذكرى حرب العراق، عندما حُرمت المعارضة العراقية [فى الولايات

المتحدة] من وسائل الإعلام وصحف الرأى، بصرف النظر عن الصحف المنشقة الهامشية عن التيار الرئيسى. فقد عارضت بقوة حملة القصف الأمريكى على العراق واتهمت الولايات المتحدة بأنها تفضل اختيار دكتاتورية عسكرية للإطاحة بـ «صدام حسين» من خلال تمرد داخلى ـ كما سُلم به جهاراً ـ عندما عاود (بوش الأب) التعاون مع صديقه القديم وحليفه صدام حسين فى تنفيذ قساوات فظيعة عندما سحق صدام بوحشية تمرداً شيعياً فى الجنوب ـ كاد يطيح بالطاغية القاتل ـ تحت بصر أعين الجيش الأمريكى الذى استحوذ على سيطرة كاملة على المنطقة، بينما رفضت واشنطن حتى أن تسمح للچنرالات العراقيين المتمردين بالحصول على الأسلحة العراقية المستولى عليها[1]. وأكدت إدارة بوش بأنها لن يكون لها تعاملات مع زعماء المعارضة العراقية، فقد أعلن المتحدث باسم الخارجية ريتشارد بوتشر فى الرابع عشر من مارس عام ١٩٩١م قائلاً: «شعرنا أن الاجتماعات السياسية معهم.. لن تكون ملائمة لسياستنا فى ذلك الوقت»، بينما كان صدام حسين يقوم بذبح المتمردين فى الجنوب. تلك كانت سياسة الحكومة لفترة طويلة. ينطبق نفس الشىء على تفضيل القوة على اتباع خيارات ديپلوماسية قد تكون مجدية، سياسات استمرت خلال العقد الماضى وإلى الآن، وطبيعية تماماً، وتأتى فى المقام الأول للأسباب التى أعلنها عبد الحق.

طريقة واعية أخرى لتقييم الاحتمالات المستقبلية، بمراجعة أعمال قادة اليوم عندما شنوا الحرب الأولى على الإرهاب منذ عشرين عاماً، فهناك دليل دامغ على ما قاموا به فى أمريكا الوسطى وفى الجنوب الأفريقى وفى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، صاحبها جميعاً ـ إلى حد كبير ـ نفس اللغة المتغطرسة والغضب اللذين نسمعهما اليوم. ومن المؤكد أنها تحمل فى طياتها دروساً مهمة حول ما قد يكون عليه المستقبل، مثل ما تحمله من دروس حقيقية عن تجاهل الموضوع خلال عاصفة الثناء على المشاريع الحالية والمستقبلية، ومع ذلك ـ أو ربما بسبب ذلك ـ فإن ذلك السجل يعتبر وثيق الصلة بالموضوع بشكل بين.

بنهاية عقد الثمانينيات المروع، اختفى الرادع الخارجى لاستخدام القوة. كان انهيار الطغيان السوڤييتى انتصاراً رائعاً وعتقاً لضحاياه. ومع ذلك سرعان ما لطخت النصر

(١) ربما لم تجد الولايات المتحدة فيهم من يصلح لأن يكون الدكتاتور العميل الجديد ـ المترجم.

فظائع جديدة. وبالنسبة لآخرين، كانت النتائج أكثر تعقيداً. فقد تكشفت السمة الأساسية لعصر ما بعد الحرب الباردة عن المزيد من نفس المنهاج مع أساليب وذرائع منقحة. فبعد عدة أسابيع من سقوط جدار برلين، قامت الولايات المتحدة بغزو بنما وقتل المئات بل الآلاف من الناس. واعترضت باستخدام حق الڤيتو على مشروعى قرارين لمجلس الأمن، واختطفت سفاحًا أودع السجن فى الولايات المتحدة لجرائم ارتكب معظمها عندما كان مقيداً بجدول رواتب الـ «سى آى إيه» قبل اقترافه الجريمة الوحيدة التى بعثت على الاهتمام ألا وهى عدم الامتثال[1]. نمط الأحداث كان نمطًا مألوفًا إلى حد كبير، غير أنه كانت هناك بعض الاختلافات، أشار إلى أحدها إليوت أبرامز الذى أجاب بأنه مذنب فى جرائم اقترفت، عندما كان مسئولاً بوزارة الخارجية إبان سنوات ريجان، وعين الآن أخصائيًا فى حقوق الإنسان بمجلس الأمن القومى. وفى خلال فترة الغزو علق بأن الولايات المتحدة استطاعت للمرة الأولى منذ سنوات كثيرة أن تلجأ إلى القوة دون أن تلقى بالاً إلى ردود الفعل الروسية. وكانت هناك أيضًا ذرائع جديدة منها أن التدخل كان دفاعًا ضد مهربى المخدرات ذوى الأصل الإسپانى، وليس ضد الروس المحتشدين فى ماناجوا على بعد مسيرة يومين من هارلنجن بتكساس.

وبعد عدة أشهر قدمت إدارة بوش ميزانيتها الجديدة للپنتاجون. حدث ذو مغزى خاص، حيث تعد هذه أول ميزانية لا يمكن أن تعول على حجة أن الروس قادمون. طالبت الإدارة بميزانية عسكرية كبيرة، مثل ذى قبل، ولنفس الأسباب إلى حد ما؛ لذلك قد يكون من الضرورى دعم «القاعدة الصناعية للدفاع» كصناعة التكنولوچيا المتقدمة، ودعم قوات التدخل الموجه فى المقام الأول إلى الشرق الأوسط؛ نظرًا لأن «اعتماد العالم الحر على إمدادات الطاقة يأتى من هذه المنطقة المحورية»، غير أن هناك تغيراً حدث فى هذه المنطقة المحورية «فالتهديدات الموجهة ضد مصالحنا» التى تطلبت مشاركة عسكرية مباشرة «لا يمكن إلقاء مسئوليتها على الكرملين» خلافًا لعشرات السنوات من الدعاية، كذلك لا يمكن إلقاء مسئولية التهديدات على صدام، فلا يزال جزار بغداد حليفًا وصديقًا له قيمته، حيث إنه لم يرتكب جريمة عصيانه بعد. بل إن التهديد كان يكمن فى «الوطنية» كسالف عهدها.

انقشعت الغيوم عن أكبر تهديد كذلك. لم يكن تهديد الروس، بل «تهديد التقدم

(١) المقصود: نوريجا ـ المترجم.

التكنولوچى المتنامى» لقوى العالم الثالث الذى يتطلب منا الاستحواذ على سيطرة عسكرية كاملة على كافة أنحاء العالم حتى بدون «خلفية تنافس القوى العظمى». كانت المواجهة فى الحرب الباردة فى الخلفية دائمًا، دون شك، غير أنها خدمت أكثر كذريعة عن أن تكون دافعًا، تمامًا مثلما راق للروس أن يقولوا إنهم تحت تهديد الولايات المتحدة كى يبرروا جرائمهم داخل مناطق نفوذهم، وتمثل الوطنية المستقلة فى الجنوب (تدعى «متطرفة») العدو الحقيقى، كما يُسلم به الآن بطريقة ضمنية، فالذرائع التقليدية قد فقدت جدواها. ويقدم السجل التاريخى الوثائقى دليلاً دامغًا يدعم هذا الاستنتاج.

تمثلت نتيجة أخرى من نتائج انهيار الرفيق الصغير فى السيطرة على العالم، فى القضاء على أى مجال من مجالات عدم الانحياز، والقدر المحدود للاستقلال الذى سمحت به، فقد ظهرت إحدى علامات ذلك فى الانخفاض الحاد المفاجئ فى المعونة الخارجية، أكثره تطرفًا كان فى الولايات المتحدة، حتى وإن أدخلنا فى الحساب الجزء الأكبر الذى يذهب إلى دولة غنية لأسباب استراتيچية [إسرائيل]، وإلى مصر لتعاونها فى نفس المشروع. وأصبح انحسار الخيارات مدركًا تمامًا. فقد تحدث الرئيس الماليزى محاضير نيابة عن الكثيرين حينما قال:

من المفارقة أن أكبر فاجعة حلت بنا نحن الذين كنا دائمًا مناهضين للشيوعية هى هزيمة الشيوعية. فقد سلبتنا نهاية الحرب الباردة الرافعة الوحيدة التى كنا نملكها ـ خيار الالتفاف إلى طرف آخر. والآن لا يمكننا ذلك.

ليست فى الحقيقة مفارقة، بل التسلسل الطبيعى لتاريخ العالم الحقيقى.

انعكست مخاوف مماثلة على نطاق عريض. فقد أدينت حرب الخليج بشكل لاذع فى الجنوب كله بوصفها عرض قوة لا داعى له، يتحاشى الخيارات الديپلوماسية. فهناك برهان قوى لمثل ذلك التأويل فى ذلك الوقت، أكثر من ذى قبل. أدرك كثيرون ما يصفه عبد الحق اليوم، فالولايات المتحدة «تحاول أن تستعرض قوتها باستعراض انتصارات وترويع العالم أجمع» مرسخة بذلك «مصداقية». استهدف اللجوء إلى استخدام قوة عسكرية ضخمة إثبات أن «ما نقوله نافذ» كما ذكر چورج بوش بتباه فى نفس الوقت الذى هطلت فيه القنابل والصواريخ على العراق. ويجب على أولئك الذين لم يعوا الرسالة إذًا ألا يكون لديهم مشكلة فى فهمها عندما عاود سريعًا تقديم

الدعم للعنف الدموى لـ «صدام» بغية ضمان «الاستقرار»، كلمة شفرة للانصياع إلى مصالح قوة الولايات المتحدة. **عرض الكاردينال باولو إيقاريزتا أرنز، كاردينال ساو باولو الوضع العام فى الجنوب، فقد ذكر أن الدول العربية «انحاز الأغنياء فيها إلى صف حكومة الولايات المتحدة، بينما الملايين من الفقراء أدانوا هذا العدوان العسكرى». ويستطرد قائلاً، فى العالم الثالث «هناك بغض وخوف: فمتى سيقررون غزونا؟ وعلى أى ذريعة؟»**

وكان رد الفعل العام للقصف الذى تعرضت له صربيا مماثلاً لهذا الرد، ومرة أخرى هناك برهان قوى على أن الخيارات السلمية قد كان من الممكن اتباعها وتجنب الكثير من البؤس. فى هذه الحالة ادُّعى مراراً وتكراراً وبشكل رسمى بأن الدوافع إلى ذلك كانت تهدف إلى ترسيخ «المصداقية» وضمان «الاستقرار». ومن الصعب أخذ الادعاء بأن الهدف الثانوى كان منع التطهير العرقى والفظائع التى تلت انسحاب المراقبين (بناء على اعتراضات صربية غير معلنة) وما تلاه مباشرة من قصف على محمل جاد ـ نتيجة «كان من الممكن التكهن بها» كما ذكر للصحافة القائد العام حالما بدأ القصف، وكرر فى فترة لاحقة بأنه لا يعرف أهداف هذه الحرب. ويدعم السجل الوثائقى لدى وزارة الخارجية ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا والحكومة البريطانية والمصادر الغربية الأخرى هذه الاستنتاجات بشكل جوهرى. وربما ذلك هو السبب وراء التجاهل الدائم الكبير للسجل المنير فى الكتابات المعنية بالموضوع. وحتى فى أكثر الدول عمالة، أدين القصف بوصفه عودة إلى ديبلوماسية التهديد العسكرى (تحت عباءة الصلاح الأخلاقى) بالطريقة التقليدية (المحلل العسكرى الإسرائيلى الموقر أموس جلباو).

حصل الأمريكيون على وقاية ضد الرأى العالمى والمناقشة النقدية فى مثل هذه القضايا، غير أننا لا نحسن لأنفسنا بمثل هذه الطريقة.

كذلك لا نحسن لأنفسنا بتجاهلنا للوثائق العامة التى تكشف بوضوح الطريقة التى يفكر بها المخططون. فهم يدركون جيداً أن العالم قد يصبح ثلاثى الأقطاب على المستوى الاقتصادى ـ أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا ـ غير أنه أحادى القطب بشكل كبير فى القدرة على اللجوء إلى العنف وإلى التدمير. ويجب ألا يكون من المفاجأة اكتشاف أن هذه الحقائق الكائنة تدخل بشكل حاسم فى عملية التخطيط.

كذلك قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فاقت الولايات المتحدة الخمس عشرة دولة الصاعدة فى الإنفاق على «الدفاع» الذى، كعادته، وسيلة «هجوم». وفاقت الجميع ـ بمراحل ـ فى التكنولوچيا العسكرية المتقدمة. ازدادت الميزانية العسكرية بشكل حاد بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فقد استغلت الإدارة خوف وامتعاض المجتمع لتنطلق خلال مجموعة كبيرة من التدابير التى تعلم بأنها قد تثير معارضة شعبية دون مناشدة «الوطنية»، التى يتمتع الأقوياء بحرية فى تجاهلها والبقية هم من يجب أن يكونوا سلبيين وخاضعين. تشتمل هذه التدابير على مجموعة متنوعة من وسائل تقوية سلطة أقوى دول العالم، والتى التزم «المحافظون» بها بكل شدة، ومن بين هذه التدابير، الزيادة الحادة فى الإنفاق العسكرى بهدف تعزيز التباين الهائل بين قوة الولايات المتحدة وباقى دول العالم.

اشتملت هذه التدابير كذلك على خطط لمد «سباق الأسلحة» إلى الفضاء ـ «سباق» فيه منافس واحد فقط ـ مقوضة بذلك معاهدة الفضاء الخارجى التى وقعت فى عام ١٩٦٧م والالتزامات الدولية الأخرى. وما منظومة دفاع الصواريخ الباليستية إلا عنصر، فقد أوضحت مؤسسة راندا بأنه «ليس درعًا فحسب، بل وسيلة تمكين» محاكية بذلك ليس فقط آراء الحكومة الصينية التى تعتبره ـ عن واقع ـ بمثابة سلاح موجه ضدها. . ويصف المحللون الاستراتيچيون بشكل واقعى المنظومة بأنها عبارة عن وسيلة لإقامة «هيمنة» أمريكية على العالم، وهى ما يحتاجه العالم [فى نظرهم]، موضحين ذلك فى محاكاة للعديد من السلف الصالح.

وفى وثائق عامة ذات مستوى عال، فسرت البرامج ذات الآفاق الأبعد لتسليح الفضاء بأنها الخطوة الطبيعية التالية فى توسيع نطاق قوة الدولة. **فقد ذكرت قيادة الفضاء إبان حكم كلينتون، أن الجيوش والأساطيل قد خلقت لحماية المصالح التجارية والمشاريع الاستثمارية، وأن الميدان التالى المنطقى هو الفضاء من أجل نفس الأهداف، غير أن هذه المرة سوف يكون هناك فارق، فالأسطول البريطانى يمكن أن تقاومه ألمانيا بنتائج نحن فى غنى عن مناقشتها، أما الولايات المتحدة فسوف تصبح أقوى بشكل مخيف جدًا بحيث لن تكون هناك قوة تقاومها.**

تعتبر الهيمنة الواسعة أمرًا ضروريًا لأسباب تقنية معلومة جيدًا، فحتى BMD

تتطلب إبطال عمل الأسلحة المضادة للأقمار الأصطناعية للعدو. لذلك يجب أن تحقق الولايات المتحدة «هيمنة كاملة» لتضمن أن هذه التكنولوچيا ـ المتواضعة جدًا ـ لن تكون متاحة لأحد. ويتطلب الأمر قبضة حديدية لأسباب أخرى. فالمخططون العسكريون الأمريكيون يشاركون فى تقييم مجتمع المخابرات وخبراء العالم الخارجى، فى أن ما أطلق عليه بشكل مضلل «عولمة» سوف يؤدى إلى توسيع الفجوة بين «الأغنياء» و«الفقراء» ـ بشكل مخالف للفكرة، غير أنه متسق مع الواقعية. وسيكون من الضرورى السيطرة على العناصر الجامحة وذلك بإدخال الخوف، أو ربما بالاستخدام العملى لوسائل القتل ذات القدرة التدميرية العالية المقذوفة من الفضاء، والتى يحتمل أنها مزودة بقدرات نووية وعلى أهبة الاستعداد للانطلاق بنظم تحكم أوتوماتيكية، بذلك تزيد من احتمالية ما يطلق عليه فى التجارة «حوادث طبيعية»، وهى الأخطاء التى لا يمكن التكهن بها، والتى تتعرض لها كل الأنظمة المعقدة.

ومن المسلم به أن هذه البرامج تزيد بشكل كبير من خطر كارثة لا يمكن احتواؤها، غير أن ذلك أيضًا يعد معقولاً تمامًا داخل إطار النظم السائدة والأيديولوچيا التى تضع السيطرة فى مرتبة متقدمة على البقاء. ومرة أخرى هناك سوابق كثيرة خلال تاريخ الحرب الباردة، وقبلها. الفارق اليوم أن الرهانات أصبحت أخطر كثيرًا، وليس من المبالغة القول بأن بقاء البشرية أصبح فى خطر.

يبدو لى ذلك بعضًا من الاحتمالات الواقعية إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية. غير أنه ليس هناك من داع لوقوع ذلك. فالأخبار السارة أن نظم السلطة الحاكمة هشة، وهى تدرك ذلك، فهناك الآن مجهود كبير لاستغلال الفرصة السانحة الحالية بوضع نظم قاسية وقمعية، ولتحييد الحركات الشعبية الكبيرة التى بدأت تتشكل فى كافة أرجاء العالم بطرق غير مسبوقة ومبشرة. وليس هناك مبرر للخضوع إلى هذه الجهود، ولن يكون هناك خضوع تحت أى مبرر. **فالكثير من الاختيارات والخيارات متاحة، والمطلوب مثلما كان دائمًا، هو الرغبة والإخلاص والإرادة على مواصلتها.**

***